تقـريـر

نهاية العولمة الاقتصادية:

قراءة فى استراتيجية الأمن القومي الامريكى 2025

15-12-2025

إعداد

سالي عاشور

برنامج الاقتصاد و قضايا الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في قراءة متأنية لتحولات المشهد الاقتصادي العالمي، لا يمكننا النظر إلى «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025» باعتبارها مجرد وثيقة بيروقراطية دورية، بل هي إعلان صريح عن تحول نوعي في العقيدة الأمريكية، حيث تدمج الاقتصاد بالأمن القومي بشكل غير قابل للفصل، تحت شعار «أمريكا أولًا». نحن نشهد اليوم إعادة تقييم شاملة لمسار «العولمة التقليدية»، لصالح حقبة جديدة تتسم بـ «العولمة الانتقائية».

تُفصح هذه الاستراتيجية عن عقيدة جديدة تعيد تعريف «القوة الوطنية»، فلم يعد الاقتصاد مجرد محرك للقوة العسكرية، بل هو العمود الفقري للأمن القومي. إن ما نراه هو إعادة هندسة لمفهوم العولمة لخدمة المصالح الوطنية، حيث تضع واشنطن ثقلها الاستراتيجي الكامل خلف «إعادة توطين» (Reshoring) القاعدة الصناعية، وتحويل قطاع الطاقة من مورد استهلاكي إلى أداة هيمنة تصديرية، وتحصين التكنولوجيا المتقدمة بجدران حمائية صارمة ضد المنافسين، وعلى رأسهم الصين.

إن هذا التحليل يغوص في الفلسفة السياسية الجديدة لواشنطن: «أمريكا أولًا» بصبغة براجماتية. حيث تتراجع طموحات «نشر الديمقراطية» و«إدارة النظام العالمي» لصالح حماية المصالح، وتأمين سلاسل التوريد، واستخدام النفوذ الاقتصادي كأداة ردع وهجوم في آن واحد.

نحن أمام الولايات المتحدة التي لا تخجل من القول إن تفوقها العسكري يبدأ من خطوط الإنتاج في مصانعها، وأن استقلال قرارها السياسي مرهون باستقلال طاقتها وابتكارها. في السطور التالية، نقدم قراءة تحليليه للاستراتيجية من المنظور الاقتصادي، ونحلل كيف تسعى واشنطن لتوظيف أدواتها الاقتصادية لإعادة رسم خرائط النفوذ العالمي، والمخاطر الكامنة في هذا النهج الذي قد يحول الاقتصاد العالمي من ساحة للتعاون إلى ساحة معركة مفتوحة.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا

ركائز الاستراتيجية الاقتصادية

تستند الرؤية الاقتصادية في الاستراتيجية إلى عدة أعمدة رئيسية تهدف إلى نقل الاقتصاد الأمريكي من 30 تريليون دولار إلى 40 تريليون دولار خلال عقد من الزمان، وهي:

1 – القومية الاقتصادية وإعادة التصنيع:

تمثل الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة تحولًا استراتيجيا مقارنة بالعقود الماضية، خاصة أن العولمة بصيغتها التقليدية منذ منظمة التجارة العالمية لم تعد تناسب النموذج الأمريكي الذي فرضها هو نفسه على العالم ثم اكتشف أن الصين استفادت أكثر من العولمة والتجارة الحرة وباتت تهدد النفوذ الأمريكي ذاته. لم يعد الاقتصاد الأمريكي يُدار بمنطق «الكفاءة السوقية» فحسب، بل بمنطق «الأمن القومي»، مما يستدعي توجهًا مكثفًا نحو «إعادة التصنيع» (Reindustrialization) كأولوية قصوى.

هذا التحول لا يهدف فقط إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية، بل يسعى لاستعادة «السيادة الإنتاجية» عبر عملية منهجية لـ «إعادة توطين» (Re-shore) سلاسل الإمداد، لا سيما في القطاعات الدفاعية والحيوية، لضمان أن الثقل الصناعي للولايات المتحدة يقع داخل حدودها الجغرافية وليس موزعًا في أسواق خارجية قد تتحول إلى خصوم.

وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية الحمائية، تعيد واشنطن تعريف «التعريفات الجمركية» (Tariffs) لتخرجها من حيز السياسات التجارية ذات الأثر المالي إلى فضاء الأدوات الاستراتيجية الكبرى. فالتعريفات هنا ليست مجرد وسيلة للجباية، بل هي سلاح مزدوج، يُستخدم كدرع لحماية الصناعات الناشئة والعائدة إلى الوطن، وكأداة ضغط جيوسياسية على الدول الأخرى لإجبارها على الامتثال

للشـروط التجاريـة الأمريكيـة.

تتضافر هذه الأداة مع تبني تقنيات الإنتاج المتقدمة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي الداخلي، مما يقلل الحافز للشركات الأمريكية للبحث عن عمالة رخيصة في الخارج. وتصب كل هذه السياسات في غاية استراتيجية واحدة وحاسمة وهي (بناء قاعدة صناعية صلبة قادرة على تلبية متطلبات الدولة في أوقات السلم والحرب بكفاءة).

وتسعى الاستراتيجية بذلك إلى الوصول لحالة من «الانفكاك الاستراتيجي»، بحيث لا تجد الولايات المتحدة نفسها يومًا في وضعية تبعية لأي قوى منافسة (مثل الصين) للحصول على مكونات حيوية أو مواد استراتيجية، فالأمن القومي في عقيدة 2025 يبدأ وينتهي عند القدرة على الاكتفاء الذاتي في مواجهة الأزمات العالمية.

2 – «هيمنة الطاقة»: تجاهل المناخ لصالح الواقعية الجيوسياسية

يمثل محور الطاقة في استراتيجية 2025 تحولًا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، كونه ينتقل من مفهوم «أمن الطاقة» و«الانتقال الأخضر» إلى عقيدة أكثر هجومية ووضوحًا هي «هيمنة الطاقة» (Energy Dominance)، لا تكتفي هذه الرؤية بالبحث عن الاكتفاء الذاتي للطاقة وتأمين موارد الطاقة، بل تسعى لتكريس الولايات المتحدة كقوة عظمى بلا منازع في أسواق الطاقة العالمية، معتبرة أن الموارد الهيدروكربونية ليست «مشكلة» بيئية يجب حلها، بل «أصل» استراتيجي يجب استغلاله إلى أقصى حد. وفيما يلي محاور الطاقة كما تناولتها الاستراتيجية الامريكية:

- **تجاهل «أجندة المناخ»**، إعادة ترتيب الأولويات المناخية، تؤسس الاستراتيجية لرفض الالتزام بالسياسات المناخية التي هيمنت على الخطاب الغربي مؤخرًا، وتعتبر أن التزامات «صافي الانبعاثات الصفرية» (Net Zero) قد تتحول إلى «قيود تنظيمية مكلفة» خاصة مع عدم التزام المنافسون بها، مما يمنحهم ميزة غير عادلة.

- **تعظيم الإنتاج.. «كل ما في باطن الأرض»**، الهدف المعلن هو الوصول إلى أقصى قدرة إنتاجية ممكنة في النفط، الغاز الطبيعي، الفحم النظيف، وحتى الطاقة النووية. هذا التوجه لا يهدف فقط إلى تلبية الطلب المحلي، بل إلى إغراق الأسواق العالمية بالطاقة الأمريكية. الفكرة المركزية هنا هي أن الولايات المتحدة تمتلك مخزونات هائلة (خاصة مع ثورة الصخر الزيتي)، وأن الامتناع عن استخراجها بدوافع بيئية هو «انتحار اقتصادي». (لذا، يُتوقع أن تشهد هذه الحقبة دعمًا غير مسبوق لشركات التنقيب، وتوسعًا في منح التراخيص في الأراضي الفيدرالية والمياه الإقليمية).

- **الطاقة كرافعة للصناعة الوطنية (الميزة التنافسية)** ترتبط استراتيجية الطاقة بشكل اساسي بملف «تمركز التصنيع». فالمنطق الاقتصادي هنا بسيط وحاسم: لكي تتمكن المصانع الأمريكية من منافسة نظيراتها في آسيا، يجب أن تمتلك ميزة التكلفة. وبما أن أجور العمالة في أمريكا مرتفعة، فإن التعويض يأتي عبر توفير «طاقة رخيصة ووفيرة». يُنظر إلى خفض تكاليف الكهرباء والوقود كحجر الزاوية لجذب الاستثمارات الصناعية وإعادة توطين سلاسل التوريد. بعبارة أخرى، يُستخدم مخزون الطاقة الأمريكي كدعم غير مباشر للقطاع الصناعي، مما يجعل الإنتاج في أمريكا جدوى اقتصادية تفوق الإنتاج في أوروبا التي تعاني من فقر طاقي.

- **الطاقة كسلاح نفوذ وتصدير على الصعيد الخارجي**، تسعى واشنطن لاستخدام صادرات الغاز الطبيعي المسال (LNG) والنفط كأداة جيوسياسية فعالة لتحقيق هدفين متلازمين:

  - **تعزيز التحالفات:** من خلال ربط حلفاء أمريكا (خاصة في أوروبا وآسيا) بشريان طاقة أمريكي مستقر، بدلًا من الاعتماد على مصادر غير موثوقة أو معادية. الطاقة هنا تصبح «بوليصة تأمين» تقدمها واشنطن لحلفائها.

  - **خنق الخصوم:** عبر تقليص الحصة السوقية للدول المنافسة التي تعتمد ميزانياتها على عوائد الطاقة (مثل روسيا وإيران). فكل برميل نفط أو متر مكعب من الغاز تصدره أمريكا يُنظر إليه كخصم من رصيد النفوذ السياسي والاقتصادي لهؤلاء الخصوم.

باختصار، «هيمنة الطاقة» في استراتيجية 2025 هي إعلان بأن الجيولوجيا الأمريكية ستُستخدم كسلاح سياسي واقتصادي بنفس قدر استخدامها كمورد تنموي، مع وضع المصلحة الاقتصادية القومية فوق أي اعتبارات بيئية عالمية.

3 – الأمن المالي والتكنولوجي:

في صلب استراتيجية 2025، يبرز «الأمن المالي» و«السيادة التكنولوجية» ليس كقطاعين منفصلين، بل كوجهين لعملة الهيمنة الحديثة. تنطلق الرؤية الجديدة من قناعة راسخة بأن التفوق العسكري التقليدي لم يعد كافيًا لحسم الصراعات الكبرى، وأن «مراكز الثقل» الحقيقية في القرن الحادي والعشرين تكمن في السيطرة على حركة رؤوس الأموال العالمية والتحكم في حدود المعرفة المتقدمة.

في الشق المالي، تعيد الاستراتيجية صياغة مكانة الدولار الأمريكي، فلم يعد يُنظر إليه مجرد وسيط للتبادل التجاري أو مخزن للقيمة، بل كأصل استراتيجي فائق الأهمية و«سلاح ردع»، تهدف واشنطن إلى تحصين مكانة الدولار كعملة احتياط عالمية وحيدة، مستخدمةً عمق وقوة الأسواق المالية الأمريكية (وول ستريت) كأداة نفوذ. وفقًا لهذا المنظور، فإن الوصول إلى النظام المالي الأمريكي وشبكات المدفوعات الدولية ليس «حقًا عالميًا» بل «امتياز» يُمنح للحلفاء ويُحجب عن الخصوم. كما تُستخدم هذه الأداة لفرض العقوبات، خنق اقتصادات المنافسين، وضمان أن تظل واشنطن هي «بوابة المرور» الإجبارية لأي تعاملات مالية كبرى حول العالم، مما يجهض أي محاولات لـ«ضد الدولرة» (De-dollarization) قد تقودها تكتلات منافسة.

بالتوازي مع ذلك، ترسم الاستراتيجية ملامح «التفوق التكنولوجي». لم تعد التكنولوجيا في العرف الأمريكي مجرد سلع تجارية، بل هي «اساس الأمن القومي». ينصب التركيز على ضمان الريادة المطلقة في مجالات: الذكاء الاصطناعي (AI)، الحوسبة الكمومية (Quantum)، والتكنولوجيا الحيوية.

تتبنى الوثيقة نهجًا حمائيًا صارمًا يهدف إلى «حماية» الابتكار الأمريكي، حيث تُعتبر حماية الملكية الفكرية من «السرقة» أو النقل القسري (خاصة للصين) مسألة أمن قومي. (ومن هنا، يتحول قطاع التكنولوجيا من ساحة للتعاون العلمي المفتوح إلى «قلاع محصنة»، تُحاط بأسوار عالية من ضوابط التصدير وتدقيق الاستثمارات، لضمان أن تظل مفاتيح المستقبل التقني – وبالتالي العسكري والاقتصادي – في يد الولايات المتحدة حصرًا).

4 – التحول الجيوسياسي: «كورولاري ترامب» وإعادة اكتشاف نصف الكرة الغربي

في سابقة استراتيجية تُعيد ترتيب أولويات الأمن القومي الأمريكي، تُحدث وثيقة 2025 تحولا جغرافيًا وفلسفيًا جذريًا، تعلن الولايات المتحدة عودتها الحازمة لإنفاذ «مبدأ مونرو» ، ليس كإرث تاريخي، بل كضرورة ملحة لاستعادة الصدارة الأمريكية في نصف الكرة الغربي. تهدف هذه العودة إلى حماية الوطن مع فرض حظر صارم على أي وجود عسكري أو استراتيجي للمنافسين من خارج الإقليم.

هذا هو جوهر التحول الجديد. هذا التوجه ليس مجرد تفضيل جغرافي، بل هو التطبيق العملي لما يمكن تسميته بـ»كورولاري ترامب» (The Trump Corollary)، وهو تحديث راديكالي لعقيدة السياسة الخارجية الأمريكية يقطع مع إرث القرن العشرين لتترك على إثره ملعبها التقليدي في أوروبا وتنتقل إلى (دول أمريكا اللاتينية وكندا). وتتمحور العقيدة الجديدة تجاه القارة حول استراتيجية ثنائية القطب: «الحشد والتوسع» ويتم ذلك من خلال:

- **الحشد.. بناء التحالفات**، ترتكز السياسة الأمريكية على تعبئة «أقطاب إقليمية» (Regional Champions) قادرة على فرض الاستقرار ليس فقط داخل حدودها، بل في محيطها الجغرافي. ويتم ذلك عبر: وقف الهجرة غير النظامية، وتوطين الصناعات الحيوية (Near-shoring). والاعتماد على نهجًا براجماتيًا يكافئ الحكومات والحركات المتوافقة مع المبادئ والتوجهات الأمريكية.

- **التوسع (Expand)**.. الدبلوماسية التجارية والهيمنة الاقتصادية، بالتوازي مع تعميق التحالفات القائمة، تسعى الولايات المتحدة لتوسيع شبكة نفوذها الإقليمي لتكون واشنطن «الخيار الأول» بلا منازع، مع العمل المنهج لقطع الطريق على أي تعاون مع المنافسين الدوليين. ويتم خلالها:

- **حرب الموارد وسلاسل التوريد:** يختزن نصف الكرة الغربي (أمريكا اللاتينية وكندا) موارد استراتيجية هائلة، لذا، سيتم فورًا عملية مسح شاملة، مدعومة استخباراتيًا، لتحديد هذه الأصول (معادن، طاقة) والعمل على تطويرها وحمايتها بالشراكة مع الحلفاء. الهدف هو دمج سلاسل التوريد الإقليمية بالاقتصاد الأمريكي لتقليل التبعية للخارج وزيادة المرونة الاقتصادية، مما يجعل اختراق المنطقة من قبل قوى خارجية (مثل الصين) أمرًا باهظ التكلفة والصعوبة.

- اشـتراطية المسـاعدات (Conditionality): إن أي تحالـف أو مسـاعدات أمريكيـة سـيكون مشـروطًا بإنهـاء النفـوذ الخـارجي المعـادي.

- **الترويـج للنمـوذج الأمريكـي:** يتـم تقديـم السـلع والتكنولوجيـا الأمريكيـة كمزايـا وحوافـز للتحـرر مـن الشـروط الخبيثـة الـتي يفرضهـا الآخـرون. ولضمـان ذلـك، تتعهـد الولايـات المتحـدة بالقيـام إصلاحـات بيروقراطيـة داخليـة لتسـريع التراخيـص والموافقـات.

- **تفعيـل «الدولـة التاجـرة»**.. الحكومـة كظهـير للقطـاع الخـاص، لتحقيـق هـذا التحـول، يجـب دمـج الدبلوماسـية بالأعمـال. سـيتحول كل مسـؤول أمريكـي في المنطقـة إلى «مـروج» للمصالـح الأمريكيـة. وتسـتهدف الولايـات المتحـدة تنفيـذ هـذا مـن خـلال:

- **عسـكرة التمويـل:** سـتعمل كافـة الأذرع التمويليـة (الخارجيـة، الدفـاع، الطاقـة، مؤسسـة الألفيـة) ككتلـة واحـدة لتمويـل اسـتحواذ الشـركات الأمريكيـة على الفـرص الاسـتراتيجية، والاسـتثمار في البنيـة التحتيـة للطاقـة والاتصـالات المؤمنـة .

- **احتـكار العقـود** (Sole-Source Strategy): تسـتهدف الولايـات المتحـدة مواجهـة السياسـات الحمائيـة والضرائـب على الشـركات الأمريكيـة بصرامـة. والأهـم من ذلـك، في الـدول الـتي تعتمـد عليهـا بشـكل كبـير وتمتلـك واشـنطن عليهـا أوراق ضغـط، كمـا سـيتم فـرض صيغـة «عقـود احتـكار» (Sole-source contracts) لطـرد الشـركات الأجنبيـة المنافسـة مـن قطاعـات البنيـة التحتيـة.

ثانيًا

التحولات البنيوية بين استراتيجيتي 2022 و2025

إن القراءة المتعمقة للنقلة النوعية بين استراتيجية 2022 واستراتيجية 2025 تكشف عن تحول جذري في العقيدة الاقتصادية الأمريكية، تحول ينقلنا من «ليبرالية المؤسسات الدولية» إلى «واقعية القومية الاقتصادية». فيما يلي تفكيك دقيق لهذا الانعطاف الاستراتيجي:

1 – جوهر التحول.. عودة «القومية الاقتصادية»:

تمثل وثيقة 2025 قطيعة معرفية مع الماضي القريب، حيث لم يعد الاقتصاد يُنظر إليه كساحة للتعاون الدولي وتبادل المنافع، بل تحول إلى أداة خشنة لفرض السيادة والنفوذ، وذلك عبر عدة ركائز:

- **عسكرة الاقتصاد:** تغيّرت مفاهيم التهديد في العقل الاستراتيجي بواشنطن، فالخطر لم يعد عسكريًا فحسب، بل يتمثل في عجز الميزان التجاري، وضعف القاعدة الصناعية، وهشاشة سلاسل التوريد. الأمن القومي أصبح مرادفًا للأمن الصناعي.

- **عقيدة «أمريكا أولًا» كإجراء تطبيقي:** لم يعد هذا الشعار مجرد هتاف انتخابي، بل تحول إلى «مسطرة قياس» للسياسات، فالشراكات التقليدية لم تختفِ كليًا، لكنها فقدت جاذبيتها المركزية لصالح التوجهات الانعزالية التي تعطي الأولوية المطلقة للداخل الأمريكي.

- **الحمائية الجديدة:** يؤشر هذا التوجه نحو حقبة من «المنافسة الشرسة»، ليس فقط مع الخصوم كالصين، بل حتى مع الحلفاء إذا ما هددوا الصناعة الأمريكية.

وجه المقارنة	استراتيجية بايدن (2022)	استراتيجية ترامب (2025)
الفلسفة الأساسية	«استراتيجية صناعية حديثة»: المزج بين الاستثمار المحلي (البنية التحتية، الرقائق) والتعاون الدولي. الاقتصاد يخدم "الطبقة الوسطى" عبر تعزيز التنافسية العالمية.	«القومية الاقتصادية» (America First): الاقتصاد هو الأمن القومي ذاته. رفض "العولمة" و"التجارة الحرة" باعتبارها مدمرة. التركيز على "إعادة التصنيع" والحمائية.
الأدوات الاقتصادية	الاستثمار والدعم: دعم حكومي ضخم للصناعات الاستراتيجية (قانون CHIPS، قانون خفض التضخم). التركيز على التكنولوجيا والابتكار.	التعريفات الجمركية (Tariffs): استخدام الرسوم كسلاح استراتيجي لإجبار الشركات على العودة لأمريكا، ومعاقبة المنافسين والحلفاء غير الملتزمين.
الطاقة والمناخ	«التحول الأخضر»: اعتبار تغير المناخ "تهديدًا وجوديًا". الاستثمار في الطاقة النظيفة كفرصة اقتصادية كبرى لخلق وظائف وقيادة السوق العالمي.	«هيمنة الطاقة» (Energy Dominance): رفض سياسات المناخ (Net Zero). تعظيم إنتاج الوقود الأحفوري (نفط، غاز، فحم) لخفض التكاليف واستخدامه كأداة ضغط جيوسياسية.
التجارة الدولية	تعددية الأطراف: بناء تحالفات اقتصادية جديدة (مثل IPEF) تتجاوز التجارة الحرة التقليدية لتركز على المعايير وسلاسل التوريد.	اتفاقيات ثنائية وصفقات: تفضيل الصفقات الثنائية المباشرة. السعي لتوازن الميزان التجاري (Reciprocity) ورفض العجز التجاري.
العلاقة مع الصين	«منافسة استراتيجية»: استراتيجية «استثمر، تحالف، نافس». تقييد وصول الصين للتكنولوجيا الدقيقة (de-risking) دون فك ارتباط كامل، مع التعاون في قضايا مثل المناخ.	«الرهان الاقتصادي الأكبر»: التركيز على الخلل الاقتصادي والسرقة التكنولوجية. السعي لفك الارتباط في السلع الاستراتيجية، واستخدام التعريفات لتقليص النفوذ الصيني.
سلاسل التوريد	«التوطين لدى الأصدقاء» (Friend-shoring): تنويع سلاسل التوريد بالتعاون مع الحلفاء الموثوقين لضمان المرونة (Resilience).	«إعادة التوطين» (Re-shoring): إجبار السلاسل على العودة إلى الداخل الأمريكي بالكامل لضمان الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الخارج.
الحلفاء (أوروبا)	التعاون والتنسيق: ترميم التحالفات واعتبارها «مضاعف للقوة». التنسيق الاقتصادي والتكنولوجي (مجلس التجارة والتكنولوجيا TTC).	«الحب القاسي» (Tough Love): مطالبة الحلفاء بدفع حصتهم (5% للدفاع). تهديدهم اقتصاديًا إذا لم يفتحوا أسواقهم أو إذا استمروا في الاعتماد على الصين/روسيا.
التركيز الجغرافي	الإندو-باسيفيك وأوروبا: التركيز على آسيا لمواجهة الصين، وأوروبا لمواجهة روسيا.	نصف الكرة الغربي (الأمريكتين): أولوية قصوى لدمج اقتصاديات الجوار وإبعاد الصين عنها (مبدأ كورولاري ترامب).
فلسفة التحالفات	العقيدة السائدة هي «تعددية الأطراف". رأت واشنطن أنها لا تستطيع المنافسة وحدها، وأن بناء شبكة تحالفات قوية هو السبيل الوحيد لوضع معايير التجارة والتكنولوجيا العالمية.	منطق «الصفقة" حيث يُنظر للحلفاء —وخاصة الأوروبيين— كمنافسين غير عادلين اقتصاديًا. الهدف الآن هو استعادة "الاستقلال الاستراتيجي الذاتي" وفرض الشروط الأمريكية دون الحاجة لمجاملات دبلوماسية مكلفة
إدارة الصراع	كان الهدف «إدارة التنافس" مع الصين بحكمة لمنع الانزلاق نحو صدام كارثي	النبرة تميل نحو "المواجهة الصفرية". تُوصف العلاقات الاقتصادية السابقة بأنها "سذاجة ليبرالية" أدت لتفريغ أمريكا من مصانعها

خلاصة القول سعت استراتيجية 2022 إلى ترميم النظام العالمي الليبرالي بقيادة أمريكية، تسعى استراتيجية 2025 إلى إعادة تشكيله بالكامل ليكون نظامًا يتمحور حول القوة الذاتية لأمريكا، حيث الاقتصاد هو السلاح، والسيادة هي الغاية، ولا مكان فيه «للركاب المجانيين» (Free Riders)

ثالثًا

تقييمات وآراء مراكز الفكر العالمية حول الاستراتيجية

بناء على ما سبق يمكن لنا استشراف عدد من التداعيات العالمية والمحلية المتمثلة فيما يلي:

1. التأثيرات العالمية:

- تشرذم النظام التجاري: الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية والحمائية سيضعف منظمة التجارة العالمية ويزيد من «الحروب التجارية»، ليس فقط مع الصين، بل مع الحلفاء أيضًا.

- سباق التسلح الاقتصادي: ستحاول الدول الأخرى (الصين، الاتحاد الأوروبي) بناء «حصون اقتصادية» مماثلة، مما يرفع تكلفة السلع عالميًا.

- أسواق الطاقة: ضخ كميات ضخمة من الطاقة الأمريكية قد يؤدي لخفض الأسعار عالميًا، مما يضغط على الدول المنتجة (أوبك+)، ولكنه قد يعيق جهود التحول الأخضر عالميًا.

2. التداعيات والتأثيرات على مصر:

- التحول من المساعدات إلى الاستثمار: تنص الاستراتيجية صراحة على الانتقال في التعامل مع مناطق مثل أفريقيا والشرق الأوسط من «نموذج المساعدات» إلى «نموذج التجارة والاستثمار». هذا يعني بالنسبة لمصر ضرورة التركيز على جذب الاستثمارات الأمريكية المباشرة (FDI) بدلًا من الاعتماد على المعونات العسكرية أو الاقتصادية التقليدية.

- قطاع الطاقة والغاز:

  - **فرصة:** تركيز الاستراتيجية على الغاز الطبيعي والطاقة النووية يتماشى مع طموح مصر كمركز إقليمي للطاقة (منتدى غاز شرق المتوسط). الشراكة مع شركات الطاقة الأمريكية قد تتعزز.

  - **تحدٍّ:** زيادة المعروض الأمريكي قد تخفض أسعار الغاز عالميًا، مما يؤثر على عوائد التصدير المصرية.

- **أمن البحر الأحمر وقناة السويس:** تؤكد الاستراتيجية على مصلحة أمريكا في بقاء البحر الأحمر ومضيق هرمز مفتوحين للملاحة. هذا يصب في مصلحة الأمن القومي المصري وعوائد قناة السويس، وقد يعني انخراطًا أمريكيًا أكبر (وإن كان انتقائيًا) في تأمين الممرات المائية.

- **الاستقرار الإقليمي:** تشيد الاستراتيجية بـ»اتفاقيات السلام» وحل النزاعات (وتدعي حل نزاعات مثل مصر-إثيوبيا في سيناريو افتراضي لعام 2025. هذا يشير إلى أن واشنطن قد تمارس ضغوطًا دبلوماسية قوية لإنهاء ملفات عالقة (مثل سد النهضة) إذا رأت في ذلك مصلحة لاستقرار المنطقة الذي يخدم الاستثمار.

- **سلاسل التوريد:** سعي أمريكا لتقصير سلاسل التوريد (Friend-shoring) قد يمنح مصر فرصة لتكون مركزًا صناعيًا للشركات الأمريكية التي تخرج من الصين ومراكز التصنيع الصديقة الأخرى، بشرط توفير بيئة استثمارية تنافسية.

في المحصلة النهائية، يُمكن القول إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025 لا تضع حدًا لسياسات حقبة معينة فحسب، بل تُعلن إعادة تشكيل لإحدى أهم فرضيات القرن العشرين، وهي «شمولية العولمة». نحن نقف اليوم على أعتاب نظام عالمي جديد، حيث قررت القوة العظمى المؤسسة للنظام الليبرالي أن تقلب الطاولة على قواعدها الخاصة، مستبدلةً «يد آدم سميث الخفية» التي تدير الأسواق بـ»قبضة الدولة الحديدية» التي توجه الاقتصاد لخدمة الهيمنة.

إن ما تكشفه هذه الوثيقة هو انتقال خطير نحو «العولمة الانتقائية» وتجزئة سلاسل الإمداد. فالاقتصاد لم يعد جسرًا للتواصل الدبلوماسي المفتوح، بل خندقًا للدفاع والهجوم. فالولايات المتحدة لم تعد تكتفي بجيشها التقليدي، بل حولت شبكات المال العالمية، وبروتوكولات الإنترنت، وخطوط أنابيب الغاز، وسلاسل الرقائق الإلكترونية، إلى «نقاط اختناق» استراتيجية (Choke Points)، تُستخدم لخنق الخصوم وتطويع الحلفاء. عالميًا، هذا التحول يضع الاقتصاد العالمي أمام مشهد «العولمة المجزأة»، حيث ينقسم العالم إلى «كتل تكنولوجية واقتصادية»، وهو ما يمثل فرصة وتحديًا في آن واحد للاقتصادات الناشئة ومنها مصر، إذ تعمل في عالم رمادي فيه اتجاه يدفع للقومية الاقتصادية وآخر لا يزال يراهن على العولمة مرتكزًا على الأقاليم.

إن الرسالة الضمنية لهذه الاستراتيجية شديدة الوضوح: عصر «الحياد الاقتصادي» يوشك على الانتهاء. فالاندماج في الاقتصاد العالمي لم يعد ترفًا تقنيًا، بل خيارًا جيوسياسيًا دقيقًا يتطلب موازنات دقيقة بين الشرق والغرب. في المحصلة، تفرض استراتيجية 2025 على صانع القرار الاقتصادي والسياسي في دولنا ضرورة مغادرة «منطقة الراحة» التقليدية، وتبني مرونة استراتيجية فائقة تسمح بالمناورة في عالم لم يعد فيه الاقتصاد «علمًا للأرقام» فحسب، بل أصبح «ساحة للمعركة». إن النجاح في هذا العصر لن يكون حليفًا لمن ينتظر المساعدات، بل لمن يمتلك الموارد، يوطن التكنولوجيا، ويتقن فن التفاوض في عالم تحكمه لغة المصالح العارية.